|  |  |
| --- | --- |
| **كلية الادارة والاقتصاد** | College Name |
| **ادارة اعمال**  | Department |
| **حسين أحمد حسين المزوري** | Full Name as written in Passport |
|  | e-mail |
|  **Professor**  |  **Assistant Professor** |  **Lecturer** |  **Assistant Lecturer**  | Career  |
|  PhD  |  Master  |  |
| **اثر مقررات لجنة بازل المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال في توظيف أموال المصارف(دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية)** | Thesis Title  |
| **1426هـ 2005م** | Year |
|  **تعد كفاية رأس المال من أبرز الموضوعات التي تهم إدارة المصارف والأجهزة الرقابية والإشرافية المالية والنقدية المحلية والدولية لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة في إدارة المصرف وحمايته.وقد اتسمت الأوضاع الاقتصادية والمالية بشكل عام منذ نهاية عقد الستينات وبداية عقد السبعينات من القرن العشرين بعدم الاستقرار بسبب كثير من الأزمات، فانعكست أثار هذه الأزمات في السيولة والمديونية، وشاعت في الوقت نفسه أزمة المدفوعات وأزمة الثقة، وقد أدت هذه الأوضاع بالمصارف إلى المبالغة في العمل المصرفي من غير اهتمام بنسبة رأس المال إلى حجم الموجودات أو حجم الودائع أو غير ذلك .وأدت هذه الحالة بدورها إلى إنهيار عدد غير قليل من المصارف وإفلاسها، وكرد فعل لهذه الأحداث اقترحت لجنة بازل في عام 1988 معياراً للرقابة على المصارف بهدف تدعيم كفاية رأس المال للجهاز المصرفي، وإيجاد المناخ المناسب للائتمان لضمان تفعيل الرقابة على المخاطر، وقد رافقت تطبيق هذا المعيار بعض السلبيات الآمر الذي دفع لجنة بازل إلى إدخال بعض التعديلات عليه وأطلقت عليه تسمية بازل(2) .وترمي هذه الدراسة إلى تعرف أثر مقررات لجنة بازل المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال في توظيف أموال المصارف، والى تسليط الضوء على الإطار النظري لمعيار كفاية رأس المال طبقاً لمقررات لجنة بازل (1,2) .ولتحقيق ذلك اختار الباحث عينة تألفت من أربعة مصارف طبق عليها معيار بازل لكفاية رأس المال من عام 1994 بداية تطبيق المعيار في العراق إلى عام 2002، والمصارف الأربعة هي : مصرف الرافدين، ومصرف الرشيد وهما من المصارف الحكومية، ومصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، والمصرف التجاري العراقي وهما من المصارف الأهلية .وبعد تحليل البيانات التي حصل عليها الباحث من المصارف – عينة البحث – توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات التي استنبطت من واقع الإطار المفاهيمي النظري والتحليلي والتي يمكن أن تطور تطبيق معيار كفاية رأس المال على وفق بازل(1) ، وأن تنهض بإمكانات المصارف العراقية وقدراتها لغرض تطبيق بازل(2) لمواكبة حالة التطور .وفي ضوء نتائج البحث أوصى الباحث المصارف التجارية العراقية بمجموعة من التوصيات بهدف الاستفادة منها .** |  Abstract  |